الأمم المتحدة S/2014/144

مجلس الأمن

Distr.: General
3 March 2014
Arabic
Original: French

رسالة مؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٤ موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

يشرفني إعلامكم أن لكسمبرغ تعتزم، أثناء توليها رئاسة مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، تنظيم مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والتزاع المسلح في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وتهدف المناقشة المفتوحة إلى تشجيع التفكير في السبل الكفيلة بتحقيق تقدم صوب تنفيذ خطة العمل المتعلقة ”بالأطفال والتزاع المسلح“ بشكل كامل.

وقد أعدت لكسمبرغ الورقة المفاهيمية الملحقة (انظر المرفق) لكي يسترشد بها عند إجراء المناقشة المفتوحة. وأرجو تعميم هذه الرسالة ومرفقها باعتبارهما وثيقة من وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) سيلفي **لوكاس**
السفيرة
الممثلة الدائمة

050314 050314 14-25114 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

مرفق الرسالة المؤرخة ١ آذار/مارس ٢٠١٤ الموجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للكسمبرغ لدى الأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية والفرنسية]

مذكرة مفاهيمية

مناقشة مجلس الأمن المفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح نحو تنفيذ خطة العمل بشكل كامل

[٧آ ذار/مارس ٢٠١٤]

ستنظم لكسمبرغ، في إطار توليها رئاسة مجلس الأمن، مناقشة مفتوحة بشأن الأطفال والتراع المسلح في ٧ آذار/مارس ٢٠١٤. وتهدف المناقشة المفتوحة إلى تشجيع التفكير في السبل الكفيلة بتحقيق تقدم صوب تنفيذ خطة العمل المتعلقة ”بالأطفال والتراع المسلح“ بشكل كامل. ويتوقع اتخاذ قرار جديد بشأن هذه المسألة في هذه المناسبة.

معلومات أساسية

لقد مرت خمس عشرة سنة منذ اتخاذ القرار ١٢٦١ (١٩٩٩)، وهو أول قرار يُكرس تحديداً لتناول مآل الأطفال في فترات التراعات المسلحة. ومنذ ذلك الحين، شهدت هذه المسألة تطورات كبيرة، مع الإنشاء التدريجي لإطار ساهم في تسريح آلاف الأطفال من صفوف القوات والجماعات المسلحة. وقد تطورت على نحو تدريجي خطة العمل، التي كانت تركز في بداية الأمر بالأساس على ظاهرة ”الأطفال الجنود“، لتراعي الأثر الواسع النطاق للتراعات على الأطفال ومختلف الانتهاكات المرتكبة ضدهم. وبالتالي، أحصى مجلس الأمن في قراره ١٦١٢ (٢٠٠٥) ست فئات من الانتهاكات – أي الانتهاكات الجسيمة الستة – التي تستخدم في جمع الأدلة على ارتكاب انتهاكات ضحاياها من الأطفال. وبموازاة ذلك، أُنشئت بموجب القرار آلية للرصد والإبلاغ تحتل، إلى جانب المستشارين المعنيين بحماية الأطفال، مكانة بارزة في إطار الأمم المتحدة. وفي الواقع، تتولى الآلية جمع معلومات موضوعية دقيقة موثوقة عن الانتهاكات الجسيمة الستة التي ترتكب ضد الأطفال أثناء التراعات المسلحة والإبلاغ عنها على وجه السرعة.

وهذه المعلومات ضرورية لعمل مجلس الأمن والفريق العامل التابع له المعني بالأطفال والتراع المسلح، من أجل كفالة احترام المعايير الدولية في مجال الأطفال. ويتعلق الأمر بمساءلة الأطراف وحملها على وضع حد للانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال والعمل على منعها.

وتشكل خطط العمل الملموسة والموقوتة أداة فريدة من نوعها في هذا الصدد. ولا بد أن تضع جميع الأطراف المشاركة في نزاع مسلح والواردة أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح خطط العمل هذه وتنفذها دون إبطاء، بالتعاون مع الأمم المتحدة. وحتى الآن، تم التوقيع على ١٨ خطة عمل بين قوات وجماعات مسلحة والأمم المتحدة.

ومع ذلك، وعلى الرغم من النجاح الذي لا يمكن إنكاره على أرض الواقع والذي تحقق بفضل الجهود المشتركة التي تبذلها الحكومات والأمم المتحدة والمجتمع الدولي ككل والمجتمع المدني، ما زال عشرات الآلاف من الأطفال يُجندون أو يُقتلون أو يُشوهون أو يُؤذون جنسياً أو يُحرمون من حقهم في التعليم والرعاية الصحية عندما تُهاجم المدارس والمستشفيات. وبقدر ما تنشب نزاعات جديدة، تُدرج أسماء أطراف جديدة في القوائم الواردة في مرفقات تقرير الأمين العام. وعلاوة على ذلك، ينطبق على ٢٨ من أصل ٥٢ من الأطراف المدرجة أسماؤها في مرفقات التقرير السنوي للأمين العام عن الأطفال والتراع المسلح تعريف المعنيين في الانتهاكات وأسماؤهم مدرجة في القائمة منذ خمس سنوات على الأقل.

نحو تنفيذ خطة العمل بشكل كامل

تظل الإرادة السياسية للدول المعنية بإنهاء الانتهاكات المرتكبة ضد الأطفال ومنعها الشرط الأساسي لأي إجراءات فعالة.

بيد أن الإرادة السياسية وحدها لا تكفي. فمن أجل حماية الأطفال المتضررين من التراعات المسلحة، يجب أن تكون القدرات البشرية والمالية والتقنية متناسبة مع الاحتياجات على أرض الواقع. وبالتالي يؤدي بناء القدرات، بما في ذلك من أجل مكافحة الإفلات من العقاب، دوراً هاماً في تنفيذ تدابير حماية الأطفال تنفيذا فعالا. ومن الضروري أيضاً تعبئة موارد كافية من أجل كفالة التمويل المستدام وفي الوقت المناسب لتنفيذ خطط العمل وما يتصل بذلك من تدابير المتابعة.

ويمكن بل لا بد من طي الصفحة المظلمة لتجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي القوات الحكومية. ويبدو هذا الهدف في المتناول اليوم. وفي الواقع، أبدت الحكومات المعنية بوضوح رغبتها السياسية في حماية الأطفال. ومن الجدير التشجيع على هذا الزخم الذي يشمل كلا من الأطراف المعنية والمجتمع الدولي من أجل إتاحة تنفيذ خطة العمل المسماة ''الأطفال والتراع المسلح''، بدءاً من المنع ووصولا إلى إعادة الإدماج. وتهدف حملة ''نحن أطفال ولسنا جنوداً'' التي أطلقتها الممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح

ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) والتي تهدف إلى إنهاء ومنع تجنيد القوات المسلحة الحكومية للأطفال واستخدامهم في حالات النزاع بحلول عام ٢٠١٦ إلى دعم هذا الزخم، وينبغي أن تساعد على تعبئة المجتمع الدولي من أجل دعم الحكومات المعنية في جهودها الرامية إلى الوفاء بالتزاماتها الدولية. وفي الوقت نفسه، يجب ألا يغيب عنا أيضاً ضرورة تعبئة الجهود الرامية إلى إنهاء تجنيد الأطفال واستخدامهم على أيدي الجماعات المسلحة.

ولمنع تجنيد الأطفال في المقام الأول، يمكن توخي عدد من التدابير الوقائية التي تتراوح بين إنشاء إطار قانوني يتضمن أحكاماً تتعلق بحماية الأطفال وإنشاء آلية تحقق من أعمار الأطفال في إجراءات التجنيد. ويُعدّ تسجيل المواليد وشهادات الميلاد، في نهاية المطاف، من التدابير الوقائية الفعالة أيضاً في هذا الصدد. وفي الوقت نفسه، وفي سياق إصلاح قطاع الأمن والعدالة، من شأن تنمية القدرات المتصلة بإجراء التحقيقات والملاحقة القضائية وكذلك إلغاء قوانين العفو عن مرتكبي الجرائم ضد الأطفال أن يكون لها حتماً أثر رادع ومن شأنها أن تساهم في وضع حد للإفلات من العقاب على هذه الجرائم. ودعماً للجهود الوطنية، ينبغي أن تكفل الأمم المتحدة إعطاء الأولوية للمسائل المتعلقة بالأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة في الخطط والبرامج والاستراتيجيات الرامية إلى الإنعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

ويكتسي تدريب الموظفين المسؤولين عن حماية الأطفال في الميدان وبناء قدراتهم أهمية قصوى. ففي إطار عمليات حفظ السلام، غالبا ما يكون ذوو الخوذ الزرقاء أول من يتعين عليهم معالجة مشكلة الأطفال المتضررين من النزاعات المسلحة. ومصير هؤلاء الأطفال رهينٌ إلى حد بعيد بقدرة أفراد حفظ السلام على إدارة هذا الوضع على النحو الصحيح. ولذا من الضروري أن يتلقى حفظة السلام قبل الانتشار وبعده تدريباً عملياً خاصاً لتمكينهم من معالجة هذه الحالات واتخاذ القرارات المناسبة.

وعلى المستشارين في مجال حماية الأطفال أيضاً دور رئيسي يتعين عليهم القيام به في عمليات حفظ السلام وبعثات بناء السلام والبعثات السياسية الخاصة. ويجب أن يتم نشرهم بطريقة متسقة، ولا بد من تعزيز قدرات مختلف البعثات المتعلقة بحماية الأطفال.

وتقدم المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية إسهاماً قيماً من أجل تعزيز حقوق الطفل وحمايتها. وتستحق هذه المساهمة المزيد من الاهتمام وأن يجري تعزيزها.

التحديات الجديدة

في العديد من البلدان التي تشهد نزاعات في جميع أنحاء العالم، تستخدم القوات المسلحة الوطنية أو الجماعات المسلحة المدارس لأغراض عسكرية، مع ما لذلك من تبعات سلبية تضر بالأطفال وبحقهم في التعليم. وعندما يتم تحويل تلك المدارس إلى ثكنات أو مراكز للاحتجاز أو معسكرات للتدريب العسكري أو مستودعات للأسلحة أو حتى قواعد للعمليات العسكرية، فإنها تصبح أهدافاً عسكرية مشروعة وتعرض التلاميذ لخطر جسيم. ومهما يكن من الأمر، فإن استخدام المدارس لأغراض عسكرية يحرم الأطفال من حقهم المشروع في التعليم. وفي كثير من الأحيان يتم التقليل من شأن هذه المشكلة لأنها لا تمثل في حد ذاتها انتهاكاً للقانون الإنساني الدولي. بيد أنها تشكل تحدياً رئيسياً وتستحق أن يُنظر فيها.

المسائل المقترح النظر فيها

في سياق المناقشة المفتوحة، يرجى من الدول الأعضاء النظر في القائمة غير حصرية التالية من المسائل:

- كيف يمكن تقديم الدعم بأفضل السبل إلى الدول المعنية لتعزيز قدراتها في مجال حماية الأطفال؟
- كيف يمكن تقديم أفضل مساندة لحملة ”نحن أطفال ولسنا جنوداً“ التي أطلقتها اليونيسيف والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتراع المسلح؟
- كيف يمكن كفالة تمويل خطط العمل بطريقة تتسم بالمرونة ويمكن التنبؤ بها في الوقت نفسه؟
- ما هو الدور التكميلي الذي يمكن أن تضطلع به المنظمات والاتفاقات الإقليمية ودون الإقليمية في تنفيذ خطة العمل المسماة ”الأطفال والتراع المسلح“؟
- ما الذي يمكن اعتماده من تدابير تنفَّذ على الصعيد الوطني من أجل حماية البنى الأساسية للمدارس كنماذج عن أفضل الممارسات وتكرارها في أماكن أخرى؟
- ما السبيل إلى مكافحة الإفلات من العقاب وتقديم مرتكبي الانتهاكات الجسيمة ضد الأطفال إلى العدالة؟

المشاركة ومقدِّمو الإحاطات الإعلامية

ستعقد المناقشة المفتوحة على المستوى الوزاري، وسيتولى رئاستها جان آسِلبورن، وزير الشؤون الخارجية والأوروبية للكسمبرغ. وسيقدم إحاطة إلى مجلس الأمن كل من الأمين العام والممثلة الخاصة للأمين العام المعنية بالأطفال والتزاع المسلح والمدير التنفيذي لليونيسيف، وكذلك السيد الحاجي بابا سوانح الذي اختُطف وأُجبر على القتال كجندي طفل مع قوات المتمردين في سيراليون. وستكون الجلسة مفتوحة أمام مشاركة الدول غير الأعضاء في مجلس الأمن.